

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٦٤

الاثنين ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

- افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥. (ز) التعاون بين الأمم المتحدة والبلدان الناطقة باللغة البرتغالية
- البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع) (ح) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها
- تقرير الأمين العام (A/65/382) مشروع القرار (A/65/L.41)
- (ب) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية لدول وسط أفريقيا (ط) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية
- القانونية الآسيوية - الأفريقية (ج) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ي) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
- مشروع القرار (A/65/L.40) مشروع القرار (A/65/L.35)
- (د) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (ك) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
- مشروع القرار (A/65/L.32) مشروع القرار (A/65/L.6)
- (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية (و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



- (م) التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي
مشروع القرار (A/65/L.11)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
مشروع القرار (A/65/L.33)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
- (ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية
- (ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
- (ر) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
- (ش) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية
مشروع القرار (A/65/L.34)
- (ت) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون
مشروع القرار (A/65/L.29)
- (ث) التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي
الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي
- الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.
- السيد لي (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، يسعدني أن تتاح لي فرصة تقديم تقرير إلى الجمعية عن أنشطة التعاون التي قامت بها المنظمة خلال العامين الماضيين.
- المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية هي النتيجة المؤسسية لمؤتمر باندونغ التاريخي، المعقد في عام ١٩٥٥. وهي تتألف من ٤٧ دولة عضواً، من أفريقيا وآسيا، وظلت تعمل معاً خلال الأعوام الـ ٥٤ الماضية، بالرغم من اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية. ونتيجة لذلك، تحقق تحسّن كبير في الدور الذي تضطلع به البلدان الآسيوية - الأفريقية في وضع القانون الدولي وتشكيله وتحوّله.
- منذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٥٦، ظلت تعمل باستمرار من أجل التطوير المطرد للقانون الدولي وتعزيز سيادة القانون في الشؤون الدولية. وبوصفها جهازاً استشارياً لدولها الأعضاء، فإنها تقوم بكفالة التعاون الأقاليمي وتبادل المعلومات والآراء في الأمور ذات الاهتمام المشترك في القانون الدولي. وفي هذه المجالات تتابع المنظمة عن كثب عمل الجمعية العامة ولجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والوكالات المتخصصة.
- وتتمتع المنظمة بمركز المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠، حين اعترفت الجمعية العامة بأهمية عمل المنظمة، لا سيما في تطوير قانون البحار، ودعتها إلى المشاركة في عمل الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين سعت المنظمة جاهدة لإكمال عمل الأمم المتحدة وتعزيزه.

حول دور اللجنة في القرن الحادي والعشرين، وتعزيز التضامن الآسيوي - الأفريقي في اللجنة، وكفالة أن تنعكس الشواغل الآسيوية - الأفريقية بصورة ملائمة في عمل اللجنة.

وعُقدت مناقشة خاصة في عام ٢٠١٠ بشأن جعل مشاركة المنظمة في عمل لجنة القانون الدولي أكثر فعالية وجدوى. ومن ضمن المسائل التي نوقشت، اعترف أعضاء المنظمة على وجه الخصوص بأهمية الاستجابة في الوقت الملائم لاستبيانات اللجنة بشأن المواضيع قيد النظر.

كما كان عمل لجنة القانون الدولي موضوعاً لحلقة نقاش عُقدت في مقر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك في الحلقة رئيس اللجنة السادسة، إلى جانب أعضاء لجنة القانون الدولي. ومن المسائل التي نوقشت كيفية عرض المسائل التي تهم البلدان الآسيوية والأفريقية أمام اللجنة. وفي هذا الصدد، تزمع المنظمة تنظيم سلسلة من الاجتماعات بمقر الأمم المتحدة في ربيع عام ٢٠١١ لتقديم مرشحين من أفريقيا وآسيا للانتخابات القادمة الخاصة باختيار أعضاء لجنة القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية. وسيُخصص كل اجتماع لمسألة أو موضوع معين، وسيُدعى المرشحون إلى الإعراب عن آرائهم فيها.

وفيما يتعلق بالقانون الجنائي الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، تولي المنظمة أهمية كبيرة لموضوع الولاية الجنائية الدولية. ومن أجل تيسير مشاركة دولها الأعضاء في مؤتمر كمبالا لاستعراض نظام روما الأساسي، عقدت المنظمة حلقة دراسية واجتماع مائدة مستديرة للخبراء. وقُدِّمت نتائج هذه الاجتماعات في مؤتمر كمبالا الاستعراضي. كما نُظِّمت اجتماعات خاصة بهدف التركيز على مبدأ التكامل وجريمة العدوان. وشاركت الدول الأعضاء في المداولات، إلى جانب ممثل المحكمة الجنائية الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، قررت الدول الأعضاء في المنظمة تنشيط عمل المنظمة وتعزيزه. وينص إعلان بتراجايا الذي اعتمد في ماليزيا لهذا الغرض جزئياً، على ما يلي:

”لقد عقدنا العزم على أن نعمل بإيجابية وأن نتعاون تعاوناً تاماً من أجل تشكيل مستقبلنا، مدافعين عن نظام جديد للعلاقات الدولية يتسم بالديمقراطية ويكون ممثلاً للجميع - بما في ذلك البلدان النامية - وقائماً على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ واحترام مساواة الدول في السيادة“.

وعقدت المنظمة دورة استثنائية في عام ٢٠٠٨ ودورتين سنويتين في ماليزيا في عام ٢٠٠٩ وفي تترانيا في عام ٢٠١٠. كما جرى تنظيم سلسلة من الاجتماعات بين الدورات والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية وحلقات العمل بهدف التركيز على الجوانب المختلفة للقانون الدولي كما هي واردة في برنامج عمل المنظمة.

وأود أن أشير إلى بعض الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة في مجال القانون الدولي، بدءاً بعملها المتصل بلجنة القانون الدولي. وبموجب نظامها الأساسي يتعين على المنظمة أن تدرس الموضوعات قيد نظر لجنة القانون الدولي، وتقوم فيما بعد برفع آراء أعضائها إلى اللجنة. وقد ساعد الاضطلاع بهذه الولاية عبر السنوات على تعزيز علاقة وثيقة بين الجهازين. كما أصبح من المتعارف عليه أن يجري تمثيل كل واحد من الجهازين في دورات الآخر.

في عام ٢٠٠٧ دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وأعضاء اللجنة، إلى عقد اجتماعات وطنية أو إقليمية مكرسة لعمل اللجنة. واستجابة لذلك، قامت المنظمة بتنظيم حلقة دراسية احتفالاً بالذكرى السنوية الستين للجنة القانون الدولي. وعُقدت مناقشات

هي الأمن البحري والقرصنة وتعيين الحدود البحرية. وإدراكا من أعضاء المنظمة بأن القرصنة تشكل تهديدا للتجارة الدولية والسلامة البحرية والنقل البحري، فإنهم يرون أنه لا بد من تطبيق نظام قانوني متوازن وعادل وفعال في وقت قريب. وينبغي أن يكون هذا النظام قادرا على اعتقال المجرمين المزعومين والتحقيق معهم ومحاكمتهم وفقا للإجراءات القانونية المتبعة. لكن هذا النظام ينبغي ألا يلقي عبئا لا داعي له على الدول في المناطق المتأثرة. وقد اعتمد قرار يشجع المنظمة على الإسهام في هذا الجهد.

وأنتقل الآن إلى نشر القانون الدولي. لقد نظمت المنظمة عملية تدريب إقليمية بشأن قانون المعاهدات وممارستها بالتعاون مع حكومة إندونيسيا ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. وهذه البرامج التدريبية مصممة لتحسين الوعي بالمسائل المرتبطة بإجراء مفاوضات بشأن وضع المعاهدات وجوانب القانون الدولي ذات الصلة. وتهدف كل هذه الأنشطة إلى تعزيز علاقاتنا مع الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال التطور التدريجي للقانون الدولي.

وتقدر المنظمة العمل الذي تضطلع به الجمعية العامة وتدعم بقوة تأكيد هذه الهيئة على طابعها العالمي ونهجها الديمقراطي. ولا بد أن تعمل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى بصورة تعاونية للتصدي للتحديات العالمية. ويكتسي تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات أهمية خاصة تحقيقا لهذا الغرض. ونأمل أن تثمر كل جهودنا من أجل تحسين حالة الشعوب في جميع أنحاء العالم. ونتطلع إلى التوجيه والقيادة المستمرين لرئيس الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بموجب قرار

الجمعية العامة ٤٧٧ (الدورة الخامسة) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

ويساور اللجنة القلق حيال موضوع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، الذي أصبح من الجرائم الخطيرة العابرة للحدود الوطنية. فهو يؤثر على الأمن الوطني وحقوق الإنسان، ويغذي الهجرة غير المشروعة عبر الحدود الوطنية.

وفي عام ٢٠٠٩، أنشأت المنظمة فريقاً مفتوح العضوية لدراسة مسألة المساعدات القانونية المتبادلة في الأمور الجنائية. كما نُظِّمَت، بالتعاون مع حكومة ماليزيا، حلقة عمل عُنيَت بالاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين والتعاون الدولي.

ومن المجالات الأخرى التي ظلت المنظمة تنظر فيها على مدى أكثر من ثلاثة عقود قانون البيئة والتنمية المستدامة. وما يثير قلقنا في الوقت الراهن هو الهيكل القانوني الناشئ المعني بمكافحة تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢. وتشدد الدول الأعضاء على أن المفاوضات الجارية يجب أن تتم ضمن الإطار الحالي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. ونحن مسرورون للغاية لما ورد إلينا من أن إنجازات كبيرة قد تحققت في كانون، كما أبلغ بذلك للتو الأمين العام. كما نود أن نهنئ الحكومة المكسيكية على رئاستها للمؤتمر.

إن قانون البحار يشكل عنصرا مهما من برنامج عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن المنظمة اضطلعت بدور فعال في وضع قانون البحار وقدمت إسهاما كبيرا في نشوء مفهوم المناطق الاقتصادية الحصرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد الحزرمي (موريتانيا).

وفي اجتماع استثنائي بشأن قانون البحار عقد مؤخرا لمدة يوم واحد، ونظم بشكل مشترك مع المحكمة الدولية لقانون البحار، كانت المواضيع الأساسية للمناقشات

كذلك شاركت الجامعة في مساعي المجتمع الدولي المتعلقة بحزر القمر لإيجاد تسوية للأزمة السياسية النيابية. وبناء على تلك الجهود الدولية، توصلت أطراف الأزمة إلى صيغة توافقية لتنظيم انتخابات رئاسة الدولة وحكام الجزر في شهري تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على أن يتم تحديد فترة انتقالية إلى أن يتولى المنتخبون مناصبهم.

كما شاركت الجامعة بوفود رفيعة المستوى في اجتماعات اللجان الفنية الخاصة بالعراق وفي مراقبة الفعاليات الانتخابية التي جرت في العراق. وعقدت اجتماعات تنسيقية مع فرق المراقبة الدولية، ومن بينها بعثة الأمم المتحدة في العراق. وتحرص الجامعة في جميع تحركاتها في العراق على التنسيق المباشر مع الأمم المتحدة. وشاركت الجامعة أيضا في مراقبة الانتخابات النيابية في لبنان من خلال اجتماع تنظيمي ضم ممثلي الأمم المتحدة وكافة المراقبين الدوليين.

وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، نظمت الجامعة ندوة في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بعنوان "نحو معاهدة لتجارة الأسلحة". وقد حققت الندوة الأهداف المرجوة منها: تعريف الدول العربية المشاركة بآخر المستجدات المتعلقة بصياغة اتفاقية دولية ذات التزام قانوني لتجارة الأسلحة وتعريف الجهات الدولية المؤيدة لوضع الاتفاقية وأولويات وشواغل وآراء البلدان العربية تجاه هذه الاتفاقية.

وفي ما يتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تسوية النزاعات بالطرق السلمية، تبادلت المنظمتان خلال الفترة الماضية المعلومات فيما بينهما في الميادين ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في مجالات منع النزاعات وبناء السلام والإنذار المبكر وحفظ السلام. وتتطلع الجامعة إلى مواصلة هذا التعاون وتعزيزه خلال الفترة

السيد المحمدي (جامعة الدول العربية): أود بداية أن أشيد بإدارتكم الحكيمة لأعمال الجمعية العامة، وأن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة (A/65/382 و S/2010/490) المقدم إلى الجمعية العامة حول التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

يستند تعاون جامعة الدول العربية مع الأمم المتحدة إلى ميثاق جامعة الدول العربية بهدف كفالة السلام والأمن وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف والغايات المشتركة للمنظمتين.

وفي مجال السلم والأمن الدوليين، تواصل جامعة الدول العربية متابعة التطورات في السودان وشاركت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة في مراقبة العملية الانتخابية في مختلف ولايات السودان. وتنفيذا لاستحقاقات اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، ستشارك جامعة الدول العربية في مراقبة عملية الاستفتاء على حق تقرير المصير في جنوب السودان بالتعاون مع مفوضية الاستفتاء والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في مراقبة عملية الاستفتاء.

وتواصل جامعة الدول العربية جهودها الحثيثة لدعم جهود بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في دورها في التنمية والعودة الطوعية والمصالحة في دارفور.

كما تواصل جامعة الدول العربية جهودها نحو حل الأزمة الصومالية بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل التوصل إلى المصالحة الشاملة وتعزيز السلام والأمن في الصومال. وتشارك في فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال وفي مؤتمرات إعادة إعمار الصومال. كما تشارك الجامعة في فرق العامل المعنية بمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال.

حرصها على استمرار التشاور والتباحث لإيجاد الوسائل الممكنة التي تكفل تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن هذه المنظمة، سواء منها المتعلق بترع السلاح أو محاربة الإرهاب أو تسوية النزاعات بالطرق السلمية. كما أن تقليد التعاون بين المنظمين سيرسخ الجهود الجارية في مواجهة التحديات والأخطار العالمية، وإحلال الأمن والسلام الدوليين. وانطلاقاً من ذلك، ندعو الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" الوارد في الوثيقة A/65/L.33 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ث).

تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشاريع القرارات A/65/L.6 و A/65/L.11 و A/65/L.29 و A/65/L.32 و A/65/L.33 و A/65/L.34 و A/65/L.35 و A/65/L.40 و A/65/L.41.

طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة تعليلاً للتصويت قبل التصويت. قبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أذكره بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيكلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون لمواجهة التحديات العالمية، على النحو المبين في مشروع القرار A/65/L.29 المعروض علينا اليوم. وتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية، بانضمامها إلى توافق الآراء، على أهمية أن تباشر الدول الأعضاء أنشطتها، على النحو المبين في مشروع القرار، وفقاً لالتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

القادمة، وخاصة من أجل تطوير عمل آليات مجلس السلم والأمن العربي، ومنها إنشاء بنك للمعلومات وآلية للإنذار المبكر مما يساعد على تطوير العمل العربي في مناطق النزاعات التي تتعاون جامعة الدول العربية في بعضها مع الأمم المتحدة. وقد وقعت جامعة الدول العربية اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الإجراءات الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي لإنشاء غرفة للإنذار المبكر في مقر الأمانة العامة بالقاهرة على غرار تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي.

وفي المراحل الحالية، تتعاون المنظمات الثلاث في بلورة مذكرة تفاهم ثلاثية تستهدف تعزيز قدرات الأمانة العامة للجامعة على تحديد المخاطر والأزمات ومواجهتها والإنذار المبكر من أجل التعاون الإيجابي مع الأزمة في الوقت المناسب وإقامة الشبكات بين مؤسسات البحوث ومراكز المعلومات المفتوحة المصدر من ناحية ومؤسسات صنع القرار الوطني العربي من ناحية أخرى.

وفي مجال التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، تم عقد الاجتماع التاسع للتعاون القطاعي الذي تناول موضوع تغير المناخ. وتواصل جامعة الدول العربية متابعة المواضيع مع الجهات المعنية وفي المجالات التالية، الإجراءات المتعلقة بالتكيف والإجراءات المتعلقة بالتخفيف والإجراءات المتعلقة بالقضايا المتشابهة.

كما أن هناك تعاوناً بين المنظمين في مجالات عديدة. وهناك العديد من المشاريع القائمة بينهما. وترسيخاً لأهداف ومقاصد التعاون القائم بين المنظمين، قدم ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية مشروع قرار (A/65/L.33) إلى الجمعية العامة في الجلسة الصباحية اليوم.

وتسعى جامعة الدول العربية إلى تكثيف التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات، وانطلاقاً من

الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/65/L.11، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.11، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ١٢٣/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/65/L.29، عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.29؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.29 (القرار ١٢٤/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/65/L.32، وعنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.32؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.32 (القرار ١٢٥/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/65/L.33، وعنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.33؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.33 (القرار ١٢٥/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نتقل الآن إلى مشروع القرار A/65/L.34، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن

في مشاريع القرارات A/65/L.11، A/65/L.6، A/65/L.29، A/65/L.33، A/65/L.32، A/65/L.34، A/65/L.40، A/65/L.41.

مشروع القرار A/65/L.6 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.6؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.6 (القرار ١٢٢/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/65/L.11، بصيغته المصوبة شفويا، وعنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي". أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.11، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، أيرلندا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركيا، توغو، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، زامبيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سويسرا، سيشيل، صربيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مدغشقر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/65/L.40، بصيغته المصوبة شفويا، معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي". أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/65/L.40، أصبحت البوسنة والهرسك من مقدميه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.40، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.40، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ١٢٩/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/65/L.41، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/65/L.41، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أرمينيا، إستونيا، إسرائيل، البرتغال، بولندا، الجمهورية التشيكية، جورجيا، سلوفاكيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، ليختنشتاين، المكسيك، النمسا، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.41؟
اعتمد مشروع القرار A/65/L.41 (القرار ١٣٠/٦٥).

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.34، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، لايفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.34؟
اعتمد مشروع القرار A/65/L.34 (القرار ١٢٧/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/65/L.35، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/65/L.35، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: إسرائيل والبرتغال والجبل الأسود والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.35؟
اعتمد مشروع القرار A/65/L.35 (القرار ١٢٨/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (د) و (و) و (ح) و (ي) (ك) و (م) و (س)، (ش) و (ت) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أناشد الدول الأعضاء التي تنوي تقديم مشاريع قرارات بشأن البنود الفرعية المتبقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.
